

The Informal Economy in Algeria: Street Vendors Between Siege And Marginalization

Kechicheb mourad ¹, Ayadi nadia ²

¹ Chadli Bendjdid university, m.kechicheb@univ-eltarf.dz.

² Chadli Bendjdid university, ayadi-nadia@univ-eltarf.dz

ARTICLE INFO

Article history:

Received:04/04/2024

Accepted:16/04/2024

Online:27/05/2024

Keywords:

social dimensions

formal economy other

than

street vendors

JEL Code: E26,

ABSTRACT

Algerian cities and roads are full of random and chaotic markets that have become a competing dimensional feature, with official diversity, especially those related to prices to gain the interest offered and the increasing demand of buyers and an increase in social sympathy for a group, especially since it lives in a state of hit and run by security and surveillance personnel in the absence Strategic solutions. I must specify this research point to raise the problem of street vendors between besiegement and marginalization.

الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر الباعة المتجولين بين المحاصره والتهميش

كشيشب مراد ¹، عيادي نادية ²

¹جامعة الشاذلي بن جديد الطارف الجزائر، m.kechicheb@univ-eltarf.dz

²جامعة الشاذلي بن جديد الطارف الجزائر، ayadi-nadia@univ-eltarf.dz

معلومات المقال

تاريخ الاستقبال: 2024/04/04

تاريخ القبول: 2024/04/16

تاريخ النشر: 2024/05/26

الكلمات المفتاحية

الاستبعاد الاجتماعي

الاقتصاد غير الرسمي

الباعة المتجولين

JEL Code:

المخلص

تتج المدن والطرق الجزائرية بالأسواق العشوائية والفوضوية التي أصبحت سمة أساسية موازية تنافس فيها الأسواق الرسمية خاصة ما تعلق منها بالأسعار المعقولة للبضاعة المعروضة والاقبال المتزايد للمشتريين وزيادة معدلات التعاطف الاجتماعي مع الفئة، خاصة أنها تعيش حالة الكر والفر من قبل رجال الامن والمراقبة التجارية في ضل غياب حلول استراتيجية. وعلي جاءت هذه الورقة البحثية لتطرح إشكالية الباعة المتجولين بين المحاصره والتهميش.

- مقدمة:

عرفت المناطق الحضرية في الأونة الأخيرة بروز العديد من التحديات والضغوط المتزامنة مع النمو الحضري غير المدروس وما صاحبه من اتساع في سوق العمل، إلى تعاظم القطاع الحضري غير الرسمي في ظل غياب حلول مناسبة لاستيعاب القادمين الجدد إلى سوق العمل من جهة، وقلة مناصب العمل في المؤسسات العمومية والخاصة ومن جهة أخرى. مما دفع بالكثير من الفئات الاجتماعية (الباعة المتجولين)، إلى تقصى طرق واساليب غير رسمية في نظر الهيئات الإدارية يحققون من خلالها دخل ماديا يساعدهم في تلبية احتياجاتهم اليومية. وقد أخذ موضوع الباعة الجائلين حيز كبير من النقاش والجدل في مختلف الدوائر السياسية والعلمية كآلية لفهم حركية المجتمع ثارة وماذا تجاوب وتفاعل الانظمة السياسية مع الاقتصاد الهامشي وجعله مكمل لعجلة التنمية وتحقيق السلم الاجتماعي تارة أخرى في ظل عجزها في استيعاب العدد الهائل للمتريشحين للعمل. وعليه جاءت الورقة البحثية التالية لتطرح قضية جوهرية تتمحور حول وإشكالية الباعة الجائلين بين المحاصرة والتهميش في الوسط الحضري كفئات تمارس نشاط مريح بطريقة غير رسمية، وما يخلفه هذا الاخير انعكاسات اجتماعية واقتصادية ونفسية. ولتنفيذ هذه الورقة البحثية تم تقسمها إلى مجموعة من العناصر بدأ بتحديد الإطار المفاهيمي (الاستبعاد الاجتماعي، الاقتصاد غير الرسمي، الباعة الجائلين). الطرح السوسيولوجي لظاهرة التهميش في المجتمع. الباعة المتجولين بين المحاصرة والتهميش، والعنف.

1- مفهوم الاستبعاد الاجتماعي (التهميش الاجتماعي)

إن الباحث في مفهوم التهميش الاجتماعي يجد هناك العديد من المفاهيم المتداخلة معه، والتي تم توظيفها من قبل الباحثين والمتخصصين في دراسة المشكلات الاجتماعية وكذا على مستوى التوظيف الجماهيري، ولعل من ابرز هذه المفاهيم نجد الابعاد الاجتماعي، الاقصاء الاجتماعي، الحرمان الاجتماعي وغيرها من المفاهيم المتداخلة سواء من حيث الشكل او من حيث المعنى، فهي توظف على نطاق واسع للإشارة الى فئات اجتماعيه تعيش على الهامش او تمارس نشاط او سلوك يختلف الى حد ما مع الضوابط والقوانين المعمول بها في البناء الاجتماعي، كما يمكن ان نعبر عليها بالنشاط غير الرسمي او الموازي لهذه الضوابط وعليه جاءت الورقة البحثية التالية لتسلط الضوء على مفهوم كل من النشاط غير الرسمي وكذا التهميش الاجتماعي والباعة المتجولين .

1-1 مفهوم الاستبعاد الاجتماعي (التهميش الاجتماعي)

تجمع العديد من القواميس اللغوية وعلى رأسهم قاموس Le petit robert 1-2 أن التهميش يشير الى: الطرد الاستبعاد، الترحيل، الافراز، الحذف، الشطب. كما يمكن التعبير عليه بمفاهيم اخرى المنع والصد، المناقاة التصفية، التطهير، الرفض، الرد، العزل، الفصل، الالغاء، الإزالة، الابطال. (robert, 1982, p. 725)

فكل هذه المفاهيم اللغوية تعبر في مجملها عن حالة اجتماعية وضعا اجتماعي معين يدل على التحول في المكانة والمستوى، ويحمل في طياته ابعاد قد تكون سلبية او ايجابية من شأنها تحديد مكانه ودور الفرد في البناء الاجتماعي بناء على مؤهلاته وقدراته وماذا تقبل الاخرين له.

اما من الناحية الاصطلاحية يمكن القول ان هناك صعوبة كبيرة في تحديد مفهوم التهميش الاجتماعي وهذا يرجع لاعتبارات عدة. أولها ان الظواهر الاجتماعية لا تخلو من النسبية وثانيها سيطرت الاحكام القيمة المرتبطة بالزمان والمكان على ثقافة المجتمع وتجليات هذا المفهوم (الاستبعاد) ومدى تأثيره في الراي العام.

فالاستبعاد الاجتماعي" يقصد به حرمان الأفراد من حقوق المواطنة المتساوية على كل المستويات كالمشاركة في الإنتاج والاستهلاك، والعمل السياسي والمشاركة في الحكم والإدارة والتفاعل الاجتماعي" (Mok, Ka Ho and Maggie K. W. Lau (eds.), 2014) . كما 'حدد مصطفى خلف' و'عبد الجواد' الاستبعاد الاجتماعي في كونه " عملية تحول دون المشاركة الكاملة للأفراد والجماعات وفي الحياة الاجتماعي والاقتصادية والسياسية، كما تحول دون ممارسة حقوقهم". (الجواد و خلف، 2008 أبريل)

وقد عرف الاستبعاد على أنه " عملية وفعل اجتماعي تحركه آليات تكشف عن وجود عدم مساواة بين أفراد المجتمع الواحد، والحرمان من التمتع بشكل متساوي بخيرات وثمار هذا المجتمع، وهو ما يعني ضرورة تحديد مجتمع معين للكشف عن وحدث مظاهر الاستبعاد لأنه في الوقت ذاته يعد أمرا نسبيا. (العالي، د س، صفحة 28).

كما عرف كذلك على أنه " العملية التي يتم بواسطتها دفع بعض الأفراد إلى حافة المجتمع ومنعهم من المشاركة تماما، بحكم فقرهم أو عدم الكفاءة الأساسية أو نتيجة لوجد تميز". (سلاطينية و تركي، مارس 2012، صفحة 28). وضمن هذا السياق ذهب صوفي حسن في تعريفه للاستبعاد الاجتماعي على أنه "الحرمان من الموارد والحقوق بالإضافة إلى أنه مجموع العوامل التي تحول دون مشاركة الفرد والجماعة في الأنشطة المجتمعية وعدم القدرة على التفاعل والانصهار في بوتقة المجتمع الأوحده الذي يستوعب الكل بلا استثناء". ضمن هذا السياق ذهب صوفي حسن في تعريفه للاستبعاد الاجتماعي على أنه "الحرمان من الموارد والحقوق بالإضافة إلى أنه مجموع العوامل التي تحول دون مشاركة الفرد والجماعة في الأنشطة المجتمعية وعدم القدرة على التفاعل والانصهار في بوتقة المجتمع الأوحده الذي يستوعب الكل بلا استثناء." (سيس، 2005)

1-2 الاقتصاد غير الرسمي:

يجمع جل الباحثين أن الاقتصاد هو مجموعة من الأنشطة الاقتصادية تولد دخول لا يتم دفع ضرائب عليها ولا تخضع للرقابة الحكومية ولا تندمج ضمن حسابات الناتج القومي الإجمالي" (الحافظ، 2014، صفحة 8)

أو هو "كافة الأنشطة المولدة للدخل الذي لا يسجل ضمن حسابات الناتج القومي إما لتعمد إخفائه تهرباً من الالتزامات القانونية المرتبطة بالكشف. إما بسبب أن هذه الأنشطة المخالفة للنظام السائد في البلاد." (محمود و جهان، 1985، صفحة 8)

1-3 مفهوم الباعة الجائلين:

يشير مفهوم الباعة الجائلين أو المتجولين إلى: "العاملين لحسابهم الخاص أو رواد الأعمال غير الرسميين الذين ينتجون ويبيعون منتجات قابلة للتلف من هيكل ثابت مؤقت أو كشك متنقل". (India، 2004) أو هم فئة من الناس يمتلكون " رواد أعمال غير رسميين، حيث يفتقرون إلى الوضع القانوني والاجتماعي، وبالتالي لم يتمكنوا من حماية أنفسهم من مضايقات السلطات، والوصول إلى الموارد الهامة مثل الائتمان والتدريب" (Swamy & A، 2018، p. 151).

فبالرغم من تعدد الرأي في تحديد مفهوم الباعة الجائلين إلا إنها تلتق في فكرة أساسية مفادها فئة اجتماعية تمارس أنشطة غير رسمية مربحة لأصحابها ولا تعود بالفائدة على خزينة الدولة.

2-الطرح السوسيولوجي لظاهرة التهميش في المجتمع:

شهدت الجزائر في السنوات الأخيرة ارتفاع هائل في معدلات التحضر، بسبب النمو والانفجار السكاني والهجرة الريفيه الناتجة عن اسباب امنيه وسياسيه، اقتصاديه واجتماعيه، مما زاد من حدة الضغط على المدن ومختلف الأنشطة البشرية و فرض واقع اقتصادي متمثل في زيادة الطلب على السلع والخدمات بشكل متزايد، مما خلق العديد من المشكلات الحضرية التي تجاوزت بكثير معدلات التصنيع والتشغيل في المؤسسات العمومية والخاصة في ظل الظروف التنموية المشبوهة في نمط الاقتصاد المتبع، والذي لم تكن المدينة على استعداد وقدره على استيعاب اعداد هائلة من الباحثين عن فضاءات لممارسة وظيفه معينة او شغلا يكسب من خلاله قوت عيشه. خاصة مع زيادة معدلات الفقر والحاجة الاجتماعية والبطالة المقننة. فنظرا الى خطورة هذه الظاهرة التي اصبحت محور اهتمام أصحاب نظريه التنمية، التي تميزت بالتنوع والتعدد في الآراء والقراءات للواقع الاجتماعي بصفه خاصه والسياسات الحكومية بصفه عامه وعليه يمكن ان نقول ان المداخل النظرية التي اهتمت بدراسة القطاع الحضري غير الرسمي او النشاط غير الرسمي كبديل للعمالة الرسمية.

وكنموذج بسيط للوقوف على مختلف التغييرات التي عرفها المجتمع الجزائري في الآونة الأخيرة.

وفي هذا الإطار نحاول ان نشير الى أهم المدرستين في علم الاجتماع التي اطارت الكثير من القضايا المتعلقة بالاقتصاد غير الرسمي:

فالماركسية تنطلق من نقطه اساسيه مفادها "ان تجديد الانتاج في الدول النامية مشوهة من جراء وضعها المتميز طن النظام الرأسمالي، بالإضافة الى تعدد بنائها الاجتماع اضافه الى التشابك المعقد بين الاساليب الإنتاجية القديمة والجديدة وتراكم العلاقات الإنتاجية الخاصة بشتى هذه المراحل التاريخية. "

كما ذهبت الماركسية في تحليلها الى ابعد من هذا حين اعتقدت ان تجدد الايدي التي يجرى تجديد انتاجها خاصة تلك التي لا تمتلك المهارة والمستوى التعليمي الكافي والتي هي في اساسها من انتاج النظام الرأسمالي وقوانينه الخاصة بالتراكم الرأسمالي والسكاني والتي تخلق جيشا احتياطيا من المهمشين خاصة في اوساط الشباب.(اسماعيل و آخرون، 1999-2000، صفحة 82)

اما بالنسبة للنظرية الرأسمالية فقد اعتبرت ان الاقتصاد غير الرسمي ظاهره مكمله للاقتصاد الرسمي والذي يمر بمراحل زمنية للفرد حتى يستطيع ان يندمج ضمن قطاع رسميا في مختلف الأنشطة والمؤسسات، وهذا مع زيادة التمثل الحضري. ولعل من أبرز الأفكار المطروحة في هذا السياق، تلك التي صاغها 'كايت هارت' الذي قدم تصور نظري ومنهجي لدراسة ثنائيه القطاع الرسمي وغير الرسمي بالإضافة الى الثنائية تقليديه وحديثه في الاقتصاد غير الرسمي حسبه يحتل اهميه نظرا للتأثير الكبير في تحديد مصادر الدخل. ويكمن الاختلاف ان القطاع الرسمي يهتم بالأنشطة، بينما تهتم الثانية بالنسق التكنولوجي وتغير خصائص المؤسسة. اما بالنسبة لكلمة تقليدي فهي اشاره الى التخلف على المستوى الثقافي والاستراتيجي وتعيق عمليات التنمية".(اسماعيل و آخرون، 1999-2000، صفحة 84).

3-الباعة المتجولين بين المحاصرة والتهميش:

ان فشل السياسات التشغيلية في بلدان العالم عموما والعالم الثالث خصوصا والجزائر واحده من هذه البلدان خاصة ما تعلق بعملية توفير نظام عمل رسمي لمختلف الفئات الاجتماعية وزيادات معدلات الضبط والقهر الاجتماعي الذي يكشف عن وجود رقابه مسلطه على الباع المتجولين وغيرهم ممن يمارسون نشاطات غير رسميه خاصة وان أغلبية الفئات الاجتماعية الدنيا تزداد اوضاعها سوء خاصة في ظل التفاوت الاجتماعي الذي يتزايد بمتتالية هندسية الشيء الذي دفع بالكثير من المتخصصين في دراسة الشؤون الاجتماعية والاقتصادية في رسمي خريطة طريق لمعرفة العوامل والاسباب الكامنة وراء عملية التهميش وان ما يميز هذه الفئات ما يلي:

-اغلب هذه الفئات تعيش على هامش تقسيم العمل والتخصص الوظيفي الرسمي في ظروف اجتماعيه متقلبه تعج بالكثير من الصعوبات والقهر الاجتماعي.

-تواجه هذه الفئات مختلف اشكال المحاصرة والاستغلال وتخلف صور اجتماعية بائسة

-تكلف المؤسسات والقيادات الرقابية التي تقمع الباع المتجولين على الارصفة وفي الطرقات العامة جهد ووقت وتكلفة لأنها تواجه مسالة بقاء او عدم بقاء شرائح اجتماعيه تحتل حيز كبير في البنية الاجتماعية.

-عدم وجود قاعدة قانونية تسمح لهذه الفئات الاجتماعية المهمشة تحولهم الى مجرمين في نظري القضاء وتجعل رجال الامن في مواجهه دائمة معهم.

-الصورة النمطية التي تتسم بها هذه الفئات الاجتماعية، والتي لا تخضع بشكل مطلق للقوى المسيطرة تدفعها للقيام بردود افعال قد تكون عنيفة في بعض الاحيان.

من خلال هذه النقاط نستطيع القول ان الممارسات غير الرسمية للباعة المتجولين والقطاع الرسمي المتمثل في الدولة، التي تحاول دائما زيادة مدخلاتها عن طريق سن القوانين لفرض أكبر دخل ممكن من الضرائب لخزيرتها وبالتالي فهي علاقة تبعية واستغلال بين النشاط الرسمي وغير الرسمي.

وفي ظل المحافظة على بقاء حياة هؤلاء الفئات الاجتماعية من الباعة المتجولين في الأرصفة والطرق، ذهب الكثير من الدراسات الى تأييد هذه المواقف خاصة في دول العالم الثالث التي تتسم بالتخلف في شتى المجالات ودافعت عن هذه الفئات الاجتماعية الهشة واعتبارها مكون فعال في مجتمع المدينة.

فقد أكد 'تورت اسحاق' في دراسته الهامشية الحضرية في مدينة القاهرة "ان الفئات الدنيا تتعرض لأشكال متعددة من الظلم الاجتماعي والاستغلال والمساواة والتهميش". (اسماعيل و آخرون، 1999-2000، صفحة 96). بل ذهب الى اكثر من هذا بوصفهم بالمعذبين في الارض.

وفي محاولات حديثة في تفسير ما ينطوي عليه البناء الحضري من قهر واستغلال على فئات القطاع غير الرسمي في كل من مصر والجزائر توصلت الى نتائج مقاربة تؤكد كلها معاناة هذه الفئات وانحدارها الاجتماعي باعتبارهم ضحايا للاستغلال والمساواة.

ان التهميش المنهج لا يقتصر على فئة اجتماعية بعينها سواء كان جنس ذكر أو أنثى من يمارسون النشاط غير الرسمي، فمعظم الدراسات التي اجريت في الآونة الأخيرة تظهر ان هذا النشاط قد ازداد اتساعا في ظل زيادة الطلبات والاحتياجات الاجتماعية المتزايدة ولم يعد يقتصر على الشباب البطال، بل تعداه إلى دوى الدخل البسط ممن يمارسون عمل في مؤسسات ذات الطابع العام أو الخاص.

ولعل ما يزيد الطينة بلة هي تلك الصورة الفوتوغرافية المتمثلة في خروج المرأة من منزلها ومزاولة هذا النشاط في القطاع الحضري غير الرسمي مما فتح الباب امام العديد من المتخصصين لتسليط الضوء على هذه الظاهرة رغم اختلاف التصورات الفكرية لزيادة معدلات خروج المرآه للعمل في هذا النشاط. وما تتعرض له من مضايقات يومية انتجت في اغلب الاحيان صراعات، وأدت إلى ضهور فئات اجتماعية هشة تعيش على طلب الصدقات وما يوجد به التضامن الاجتماعي في شقه الآلي والعضوي. ومن اهم الصور التي تترجم معاناة المرآه في هذا النشاط نجد:

- إن المرأة التي اجبرتها ظروف الحياة البحث عن مصدر رزق خارج العمالة المؤجرة جعلها في موضع الاحتقار والاهانة كونها تعيش تحت الاستغلال المفرط من السماسرة وتجار التجزئة والجملة وغيرهم، وبالتالي فهي لا تأمن على حياتها طالما أن النظام الاجتماعي لا يحميها مما يدفعها الى الانحدار الاجتماعي.

-تركز المرآه في عملها على الأنشطة الأقل تطور والتي تعتبر في اغلب الاحيان امتداد لعملها المنزل كالتبخ وغيره من الصناعات اليدوية.

-تخضع المرأة الى القيم السوقية المهيمنة كصعوبات السوق والتنقل بالإضافة الى ما تواجهه من ظلم.

-اتساع ظاهرة التجار غير الشرعيين المنتشرين في أرصفة وساحات المدن الجزائرية، وعدم إيجاد حلول للظاهرة التي يعزوها الخبراء لانتشار البطالة والفساد، يجعل من هذه الظاهرة "قنبلة موقوتة" كما يقول بعض الشباب في الجزائر. لا يوفرون لنا مناصب عمل ويمنعونا من العمل.

كما يوجد في الجزائر اليوم أكثر من مليون بائع يمارس نشاط غير رسمي يجوبون الشوارع ويعرضون بضائعهم على الأرصفة بدون ترخيص قانوني. (قيرة، 1991)

ورغم محاولة الإدارة الرسمية إيجاد حلول لهذه الظاهرة التي يعزوها الخبراء إلى ارتفاع حدة البطالة وغلاء المعيشة وتفشي الفساد، إلا أنها باتت "قنبلة موقوتة" يمكن أن تنفجر في أي وقت على غرار أحداث تتحول إلى ثورة شبيهة بالثورة التونسية.

4-المواجهة مع تجار الأرصفة والعنف:

يرى الأستاذ ناصر جابي الخبير في علم الاجتماع السياسي في حوار مع دويتشه فيله أن الظاهرة تعتبر حلا من الحلول التي تنتهجها العائلات والشباب من أجل العيش في ظل عجز الدولة على توفير مناصب عمل. وهذا الصدد يقول 'ناصر جابي' إن الدولة الجزائرية "تحاول التسامح معهم تارة وتشد الحبل تارة أخرى، لأن أي مواجهة معهم تؤدي حتما إلى العنف ويمكن ان تكون قنبلة موقوتة لأي احتجاج قد يحصل مستقبلا(جابي، 2012، صفحة 232).

ويتهم بعض المسؤولين المحليين التجار غير الشرعيين بامتهان هذه الأنشطة بهدف الربح السريع في حين يعتبرون لدى التجار الشرعيين منافسين غير شرعيين، ويتهمونهم بسرقة زبائنهم، أما المواطنون فغالبا ما يبذون تعاطفهم مع هذه الفئة.

وتشهد شوارع المدن الكبرى حالات متكررة يتدخل فيها مواطنون لمنع الشرطة من توقيف تجار الأرصفة أو مصادرة بضاعتهم. ورغم إجراءات منع التجارة غير الشرعية التي يلجأ إليها الشبان، يرى ناصر جابي فإن فئة التجار غير الشرعيين "ترى أن من حقها العيش في غياب بدائل"، وهو يستبعد جابي تخلي هؤلاء الشباب عن هذه المهنة لأنها توفر لهم دخلا أحسن من مهن أخرى، حيث يمكن لتاجر الأرصفة أن يجني أموالا أفضل من موظف حكومي (جابي، 2012).

خاتمة:

إن زيادة معدلات البطالة في الوسط الاجتماعي أزهق كاهل الأسرة الجزائرية قبل أن يرهق الجهات الحكومية التي عجزت إلى حين في إيجاد السياسات الناجعة في تقليص أو التخلص من الأسواق العشوائية والتجار الموازيين، رغم وجود العديد من التجارب العالمية والدراسات المحلية التي لم تأخذ بعين الاعتبار، مما زاد الوضع تعقدا وفتح المجال على مصراعيه لخلق فوضى اجتماعية ومواجهات يومية بين الباعة المتجولين والباعة أصحاب الدفاتر التجارية ورجال الرقابة والقوة العمومية من جهة أخرى.

قائمة المراجع

- اسماعيل, ق & ,أخرون و. (1999-2000). *المجتمع العربي والتحديات الراهنة وأفاق المستقبل*. قسنطينة : منشورات جامعة منتوري قسنطينة.
- الجواد, ع & ,خلف, م. (2008). *أفريل*. (التحضر والاستبعاد الاجتماعي في مصر In م. ا. شمس. (Ed.) القاهرة 7-8.
- الحافظ, م. م. (2014). *الاقتصاد غير الرسمي في مصر الواقع وأهمية إدماج أنشطة المشروعات في النشاط الرسمي*. *المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة*. 400, مصر.
- العالي, م. س. (د. س. (التعليم والاستبعاد الاجتماعي في مصر رسالة ما جيسستير. مصر: جامعة القاهرة . جابي, ن. (2012). *تأخر الربيع العربي*. الجزائر: منشورات الشهاب الجزائر.
- سلاطينية, ب & ,تركلي, ا. ب. (ب. مارس. (2012) *تشكيل صورة من الاستبعاد الاجتماعي الفقر والبطالة في الجزائر*. *مجلة العلوم الانسانية*. 14, , سيس, ص. ح. (2005). *الاستبعاد الاجتماعي محاولة للفهم*. ت. ش. السعيد. (Trans.) الدنمارك.
- قيرة, ا. (1991). *الهامشية الحضرية بين الخرافة والواقع، المستقبل العربي*. (153 ed.) بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
- محمود, ع. ا. & ,جهان, د. (1985). *أبعاد ومكونات الاقتصاد الخفي في إطار نظم متطورة للحسابات القومية*. *مجلة مصر المعاصرة*. 400, ,
- India, G. o. (2004). *National policy on urban street vendors of India*. New Delhi: Ministry of Urban Employment and Poverty Alleviation.
- Mok, Ka Ho and Maggie K. W. Lau (eds.). (2014). *Managing Social Change and Social: Welfare Regimes in Transition*. London: Routledge.
- robert, l. p. (1982). *Novuel édition*. Paris.
- Swamy, R., & .A, S. (2018). . *Creating a Supportive Entrepreneurial Ecosystem*. The Case of the National Association of Street.